المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الاثنين 16 أيار 2022

عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

- الرئيس الروحي للطائفة الدرزية موفق طيف: لسنا مرتزقة ولا ضيوف هنا.

- تخبط الأجهزة الإسرائيلية في قضية إعادة أو احتجاز جثمان داوود الزبيدي.

- اعتقال طلاب عرب في وقفة بذكرى النكبة.

- غانيتس لبينت: تتعامل معي وكأنني وزير الرفاه.

- ناحوم برنع يكتب: حكومة بينت تحولت إلى شركة تعلن إفلاسها.

"معاريف":

- أزمة الحكومة القادمة: تقديم اقتراح قانون المساواة من قبل وزير الأمن ومعارضة حزب يمينا.

- يهود وعرب يوقعون عريضة للمطالبة باستقالة وزير الأمن الداخلي بسبب اعتداء الشرطة على جنازة شيرين أبو عاقلة.

- رئيسة كتلة ميرتس قدمت استجوابا لوزير الأمن الداخلي "من أعطى التعليمات لأفراد الشرطة"؟

- ارتفاع أسعار الشقق السكنية بنسبة 16% خلال عام.

"هآرتس":

- قائد شرطة القدس دورون ترجمان هو من أمر بمنع رفع الأعلام الفلسطينية خلال جنازة شيرين أبو عاقلة.

- تعليمات المستشارة القانونية للحكومة بمنع رفع الأعلام الفلسطينية في حالات استثنائية فقط.

- نير حسون كتب: المشكلة ليست بالأنظمة والتعليمات وإنما برؤية الفلسطينيين كبشر، بالإشارة إلى التصرف العنيف لأفراد الشرطة في الميدان وغير مبرر اتجاه الفلسطينيين.

- عودة بشارات: محتلون أخرجوا من توابيتنا.

"تايمز أوف إسرائيل":

- بعد الإثناء على الضابط الدرزي خير الدين ووصفه بالبطل، سياسيون يدعون إلى "إصلاح" قانون القومية.

- المحكمة العليا ترفض جميع الالتماسات ضد خطة لبناء تلفريك إلى البلدة القديمة في القدس.

- بعد ثلاث سنوات ونصف، الجيش الإسرائيلي ينشر اسم ضابط قُتل خلال عملية في قطاع غزة.

مقالات

إسرائيل اليوم": خدعة السلطة الفلسطينية: "إصلاح" وبدون كلمة واحدة عن التحريض

بقلم دانا بن شمعون

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

لا تتضمن "وثيقة الإصلاح" التي قدمتها السلطة الفلسطينية إلى مؤتمر الدول المانحة خطة للحد من التحريض ضد "إسرائيل"، بحسب نسخة من الوثيقة حصلت عليها موقع "إسرائيل اليوم" العبري. ولم يحضر رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية مؤتمر المانحين، الذي افتتح الأسبوع الماضي في بروكسل، فهو خالي الوفاض وحرص على إحضار "خطة الإصلاح" معه، في ورقة من 40 صفحة تتضمن خطة شاملة لإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية في عدد من المجالات.

FOREWORD BY PRESIDENT MAHMOUD ABBAS

Palestine faces extraordinary challenges. We remain under brutal occupation. Israel continues to control our lives, homes, and resources. It employs illegal means to subjugate our people, fragment our nation, and weaken efforts to build our economy.

However, we persevere tirelessly addressing every impediment thrown at us. We remain laser focused on building the institutions of a democratic and participatory Palestinian State.

Significant strides have been achieved. We are committed to democracy — with local elections recently held throughout the West Bank and planned national elections, including in Jerusalem. Our national institutions are well established and functioning. In accordance with the aspirations of our people, we are strengthening governance and improving accountability throughout the State. At the same time, the quality of public service provision is being enhanced — particularly in the social, educational, health, financial sectors, as well as in regards to youth and women's empowerment. My Government will continue to strengthen our administrative and fiscal systems, keep pace with technological advances in public administration, and foster public-private linkages to serve our Palestinian people.

This *Reform Agenda* offers a challenging work programme for the 18th Government of Palestine. We will provide the political will necessary to drive this reform process forward. Our support will help ensure that the Government continues to discharge its functions and successfully implements the new programme. The State will redouble its efforts to serve our citizens, strengthening their perseverance, and winning their trust and confidence.

We recognise that such a reform process requires dedication on the part of all sections of society. The path of reform is a long and arduous one. It requires an enabling environment to ensure

ضغط أوروبي أمريكي

فُرضت الورقة على الفلسطينيين، حيث مورس ضغط كبير على رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن لإجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية واجتماعية تشمل إجراءات لمكافحة الفساد العام، وحث الأوروبيون الفلسطينيين على صياغة خطة شاملة، كما كشف الأمريكيون ضغوطهم بشأن هذه القضية منذ دخول إدارة بايدن البيت الأبيض.

وازدادت حاجة الفلسطينيين للوثيقة ما بعد تأخير المساعدة المالية من أوروبا للسلطة الفلسطينية، طالبت بعض دول الاتحاد الأوروبي، بقيادة الممثل المجري، الفلسطينيين بحذف المحتوى المناهض ل"إسرائيل" من الكتب المدرسية في العام الماضي، ووضع هذا شرطاً لتحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية، وقد أدى التأخير في نقل المساعدات وتضاؤل التبرعات الخارجية لخزينة السلطة الفلسطينية إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية.

في رام الله خلصوا إلى أنهم لم يعد بإمكانهم التملص من مطالب المجتمع الدولي بالسهولة التي كانوا يفعلونها في الماضي، وأنه ينبغي عليهم تقديم خطوات للدول المانحة للإشارة إلى استعدادهم لإصلاح المؤسسات الفلسطينية والنظام العام والمحاكم، حتى يتمكنوا من تسريع تلقى أموال المساعدات.

لكن خطة الإصلاح التي قدمها رئيس الوزراء إشيتة في المؤتمر، والتي تمت صياغتها بتوجيه من أبو مازن، لا تشير إلى استعداد لإجراء تغييرات كبيرة في كل ما يتعلق بالحد من التحريض ضد "إسرائيل"، على العكس من ذلك، وتدعو الوثيقة إلى حماية الثقافة الفلسطينية والرواية الوطنية من محاولات "سلطات الاحتلال الإسرائيلي تشويه المعلومات وسرقة تراث الفلسطينيين وفولكلورهم."

الحاجة الماسة

"هناك معركة تدور حول الرواية التي تهيمن على الصراع، يجب أن يكون الهدف تأمين وتعزيز الرواية الفلسطينية.

وقالت الوثيقة "من أجل تحدي التزوير الإسرائيلي للحقائق التاريخية الفلسطينية، نحتاج إلى بناء علاقات مع المنظمات الدولية، وسفاراتنا حول العالم ووسائل الإعلام عليها أن تواجه كل الجهود لتزوير الرواية الفلسطينية."

وورد في الوثيقة: "لذلك ستعزز الحكومة وجودها في وسائل الإعلام، وبناءً على مبادرة أخيرة لإطلاق محطة فضائية للشباب، بالإضافة إلى القناة التلفزيونية الرسمية القائمة."

إن القيادة في رام الله بحاجة ماسة إلى المال وتقدم للعالم برنامج إصلاح طموحاً، وكما ورد فهو لا يحتوي فقط على إجراءات للحد من التحريض ضد "إسرائيل"، بل يشمل أيضاً اتهامات تهدف ظاهرياً إلى تبرير استمرار الفلسطينيين في مهاجمتها.

ومع ذلك فهناك أجزاء من القيادة في رام الله، اقتنعت مؤخراً على أن التحريض ودفع الرواتب للإرهابيين يشكلان مانعاً لتلقي الدعم والمساعدة الدوليين، ويجب دراسة التغييرات في هاتين المسألتين.

* * *

"هآرتس": كان آخر فصولها في خان يونس

بقلم عاموس هرئيل

نهاية فصل العمليات السرية خلف خطوط العدو: عمليات مثل العملية التي قتل فيها محمود خير الدين ستختفي..

كتب عاموس هرئيل في هآرتس مقالاً قال فيه: "إن قرار الجيش الإسرائيلي بالسماح بنشر اسم وصورة خير الدين هو تغيير في السياسة يسمح بمناقشة واسعة، وخاصة أن العمل الذي قُتل فيه خير الدين كان إخفاقاً عملياتياً للجيش الإسرائيلي."

قرار "الجيش الإسرائيلي" بالسماح بنشر اسم وصورة محمود خير الدين، الضابط في وحدة العمليات الخاصة في "الجيش الإسرائيلي" الذي قُتل في عملية سرية في قطاع غزة في عام 2018، ألقت بتداعيات إعلامية وعامّة واسعة.

محمود خير الدين قُتل في عملية سرية خلف الخطوط، والعملية في خان يونس، على الرغم من الثناءات الكثيرة عليها، لكن هي فشل عملياتي "للجيش الإسرائيلي" كان من الممكن أن تنتهي بنتيجة سيئة لا حد لها.

قد تجد "إسرائيل" نفسها في موقف، بحيث يقع عدد من "الجنود الإسرائيليين"، على دراية جيدة بأنشطة السييرت ماتكال الاستخباراتية الأكثر سرية، في أيدي حماس ويصبحون أوراق مساومة، ربما تبدو قضية جلعاد شليط وكأنها مسألة صغيرة أمامها.

وهناك أيضاً اهتمام أعمق.. تواجه "أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية"، مثل نظرائها في جميع أنحاء العالم، تغييرات تكنولوجية كبيرة تم نشرها على المعابر الحدودية وفي المطارات وعلى طول الأسوار الحدودية المختلفة، وانتشار الكاميرات المدعومة بتقنيات التعرف على الوجوه وجوازات السفر البيومترية يجعل من الصعب على جميع أنواع الذكاء التحرك كما كان في السابق، كما يصعب التسلل عبر الحدود، ويصعب التنقل تحت الغطاء.

بعبارة أخرى وفقاً للفلسطينيين فقد خاطرت "إسرائيل" هنا (وتورطت بالفعل) بأسلوب عمل عفا عليه الزمن نسبياً، لا يخفى على أحد أن الغالبية العظمى من المعلومات الاستخباراتية اليوم تُجمع عن بُعد، في المقام الأول من خلال الاختراقات السيبرانية، في أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، وهي تنطوي على مخاطر قليلة لأنها لا تتطلب إقامة فعلية في أراضي العدو.

كان فشل العملية في خان يونس بمثابة خطوة أخرى نحو نهاية موسم العمليات السرية خلف خطوط العدو، مع ازدياد صعوبة تخطي العقبات التي وضعها الخصوم، ستتردد الرتب العليا قبل الموافقة على الإجراءات التي تصاحب مثل هذه المخاطر العالية.

* * *

"يديعوت أحرونوت": لا توجد أي حاجة للاعتذار عن النكبة!

بقلم: بن – دروريميني

ترجمة صحيفة الأيام الفلسطينية

يجب أن نعترف بـ«الرواية» الفلسطينية، يقولون لنا، المرة تلو الأخرى، زعما، كي نفهم الألم وكي نؤدي إلى المصالحة.

الحقيقة هي العكس. كلما سيطرت «الرواية» الفلسطينية، وفي العالم الأكاديمي باتت تصبح حقيقة عليا، هكذا يقول الاحتمال للمصالحة والسلام.

نحن لا نحتاج إلى روايات. نحن نحتاج إلى القصة التاريخية الحقيقية.

الإسرائيلي الذي طور أكثر من أي شخص آخر الرواية الفلسطينية هو البروفيسور إيلان بابيه، عظيم الدعائيين المناهضين لإسرائيل العاملين اليوم في العالم.

هو لا يرتاح للحظة. قبل بضعة أيام كتب بابيه أن «ألمانيا النازية اختارت الجانب غير الصحيح من التاريخ.« ألمانيا اليوم، يضيف بابيه تخطئ مرة أخرى، بسبب «الدعم لإسرائيل.«

يدور الحديث هذه المرة عن تجند بابيه للحملة المتجددة ضد قرار البوندستاغ الذي يقضي بأن رفض حق وجود إسرائيل هو لاسامية.

تلاعبات بابيه مذهلة. في الماضي، قادت ألمانيا إبادة اليهود. في الحاضر – بابيه وأمثاله يضغطون على ألمانيا لمنح تسويغ لدعاية تدعو إلى إبادة دولة اليهود.

أكثر من أي شيء آخر، روج بابيه لفكرة النكبة، التي تحيا اليوم، 15 أيار، في ظل تشويه تام للحقيقة التاريخية.

ودرءًا للشك كانت نكبة. يمكن فهم الألم. كان طرد. كانت أعمال ذبح قليلة.

هذا هو تاريخ الحروب في تلك السنين، حين كان تبادل للسكان، يتضمن بشكل عام فظاعات.

هذا حصل أيضا في أثناء طرد اليهود من البلدان العربية، في إطار النكبة اليهودية.

غير أن عرب فلسطين كانت لهم «قيمة مضافة.«

زعيمهم كان المفتي، الحاج أمين الحسيني، الرجل الذي تواجد على مدى كل سنوات الحرب العالمية الثانية في ألمانيا، وعمل في خدمة النازيين، أساسا في إطار البث الدعائي الذي كان يدعو المسلمين في العالم لإبادة اليهود في أوساطهم.

هو لم يكن وحيدا. سلسلة من الزعماء العرب هددوا بإبادة اليهود، في البلدان العربية وفي فلسطين، إذا ما

قامت دولة يهودية.

السؤال المهم هو هل أيد عرب فلسطين هم أيضا النازيين؟ على هذه الخلفية، إحدى الادعاءات المتكررة هو أن عرب فلسطين بعامة تجندوا، مثل اليهود، للجيش البريطاني. البروفيسور مصطفى كبها كتب عن ذلك في 2010، والبروفسور مصطفى عباسي في 2015 كرس للموضوع مقالا تحت عنوان «فلسطينيون يقاتلون النازيين: قصص المتطوعين»، المقال نشر مرة أخرى في «كتيدرا» في 2019.

إذا كانوا تجندوا بالآلاف للجيش البريطاني، فمن الصعب الادعاء بأنهم تماثلوا مع الجانب النازي.

حاول بابيه نفسه التقليل من تأثير المفتي، وادعى أن التأييد للنازيين كان من أفراد، كانوا منقطعين عن فلسطين. أحقا؟

فور الحرب نجح المفتي من التملص من تقديمه إلى المحاكمة كمجرم حرب نازي وعاد ليكون الزعيم السياسي لعرب فلسطين.

فوزي القاوقجي أيضا، لبناني في أصله، قضى سنوات الحرب في ألمانيا، في خدمة الدعاية النازية.

كان خصم المفتي لكنهما كليهما تبنيا الأيديولوجيا النازية. أصبح القاوقجي قائد جيش الإنقاذ الذي عمل في حرب التحرير بهدف «إلقاء اليهود في البحر.«

ولا يزال، السؤال هو: هل آلاف العرب الذين تجندوا للجيش البريطاني يثبتون أن قلائل فقط أيدوا النازيين؟

وبالفعل، الباحث يوني راينو نشر كتابين «ملف مغلق» و «الجانب الخفي للنازية والكارثة»، وفي ظل طرح مصادر أولية، دحض تماما ادعاء عباسي.

نحو 9 آلاف من عرب فلسطين وشرق الأردن تجندوا بالفعل للجيش البريطاني (ونحو 8 آلاف آخرين من مناطق الانتداب الفرنسي) مقابل نحو 27 ألف يهودي.

في اللحظة التي كان يخيل، ابتداء من ربع 1942 أنه يوجد احتمال أن تكون قوات رومل الألماني توشك على العبور من مصر والوصول إلى فلسطين، دخلت الحاضرة اليهودية «مئتي يوم من القلق»، بما في ذلك مخططات التخندق والانتحار على نمط متسادا. فقد عين الألمان منذ حينه وولتر راوف للتخطيط للإبادة.

عرب فلسطين فرحوا، و78 في المئة من المتطوعين العرب فروا من الجيش البريطاني، مرات عديد في ظل سرقة سلاح يساعد الألمان ويصارع اليهود.

إضافة إلى ذلك، حسب استطلاع أجراه سري السكاكيني في العام 1941، فإن 88 في المئة من عرب فلسطين أيدوا ألمانيا النازية. 9 في المئة فقط أيدوا البريطانيين.

هذه هي الحقائق، هي مهمة. لأن الجانب اليهودي بالفعل يجب أن يعترف بحقيقة أنه كانت مذابح، حتى وإن

كانت قليلة، وكان ليس فقط هرب بل وأيضا طرد.

وعلى الطرف العربي أن يأخذ مسؤولية عن التأييد الجماهيري للنازيين.

المفتي والقاوقجي مثلا بأمانة العرب. ولو أنه لا سمح الله كان نصر عربي في تلك الحرب لما وقعت أي نكبة.

كانت ستقع إبادة. إذن لا، لا توجد أي حاجة للاعتذار. ودرءًا للشك، لا توجد للجانب المعتدي الذي رفض مشروع التقسيم، وتآمر لتنفيذ الإبادة، حقوق لاستعادة الأملاك أو التعويض، وبالتأكيد ليس العودة.

وبالمقابل، لليهود الذين طردوا من الدول العربية وصودرت أملاكهم يوجد حق لاستعادة الأملاك.

من يطور «الرواية» الفلسطينية يوفر الوقود لشعلة الكراهية، التحريض وسفك الدماء. الطريق للسلام توجب بالضبط الاتجاه المعاكس. الاعتراف بالحقيقة التاريخية لأجل أخذ مسؤولية ذاتية ولفتح صفحة جديدة تسمح بالمصالحة والسلام. إن شاء الله.

* * *

"يديعوت أحرونوت": كل العالم ضدنا، العالم على حق!

بقلم: ايتمار آيخنر

مشاهد أفراد الشرطة يضربون بالهراوات المشاركين في جنازة الصحافية شيرين أبو عاقلة هي عملية مضادة إعلامية وسياسية بالنسبة لإسرائيل.

المرة تلو الأخرى نقع في الفخ الذي يعده لنا الفلسطينيون. في حدث موت أبو عاقلة نجحت إسرائيل في تقزيم الأضرار في أنها شككت في من قتلها حقا: مسلحون فلسطينيون أم جنود في الجيش الإسرائيلي.

أما هنا فلم يكن مكان للشك؛ غباء لذاته فقط. سفير الولايات المتحدة في إسرائيل توم نايدز طلب بكل لغة أن تكون جنازة الصحافية، التي هي أيضا مواطنة أميركية، محترمة.

وكانت الشرطة على اتصال مع عائلة أبو عاقلة وتوصلت معها إلى توافقات. الشبان الفلسطينيون خرقوها – وعندها انقض أفراد الشرطة عليهم بالهراوات.

الشرطة محقة: كان هناك راشقو حجارة وزجاجات، ولكن أيضا كان هناك صحافيون وطواقم إعلامية من كل العالم بثوا الجنازة بالبث الحي والمباشر.

هذا بالضبط ما أراده المشاغبون الفلسطينيون – أن تهاجم الشرطة نعش أبو عاقلة ووسائل الإعلام العالمية ترى من المعتدي ومن الضحية.

غُمرت الشبكة في نهاية الأسبوع بتنديدات حادة لإسرائيل: وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن، سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفلد، وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بورل،

مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط ثور فينسلند، وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي الذي لا يفوت فرصة للتشهير بإسرائيل، وهذه المرة كان له، لأسفنا، ما يبرر ذلك.

بسبب الجنازة حتى الرئيس الأميركي جو بايدن تطرق لأول مرة لقضية وفاة أبو عاقلة وقال إن «الأحداث واجبة التحقيق.«

وجاءت الذروة بالبيان الصحافي لمجلس الأمن مع شجب حاد لوفاتها والدعوة لتحقيق شفاف. مذهل، لكن مجلس الأمن نجح في خلق إجماع بين الولايات المتحدة، روسيا والصين. أفراد الشرطة الذين هاجموا بالهراوات حملة نعش أبو عاقلة ضربوا أيضا ما تبقى من شرعية دولية لنا.

متى سيفهمون في القيادة الإسرائيلية أنه يجب ألا نكون محقين جدا. فلماذا لا نكون حكماء قليلا أيضا؟

مسؤولون في القدس شرحوا أن الجنازة كانت مسيحية والمسلمون سيحاولون السيطرة عليها. في كل وضع آخر، كما ادعوا، ما كانت الشرطة لتتدخل. لكن هذا بالضبط هو الموضوع: أبو عاقلة هي أيقونة فلسطينية. كان واضحا أن المسلمين سيأتون إلى جنازتها. كان واضحا أنهم سيرفعون أعلام فلسطين وسيحاولون تحويل الحدث إلى تظاهرة وطنية. فما المنطق في خوض معركة كهذه وكأن الحديث يدور عن تهديد وجودي على دولة إسرائيل.

كان من الصواب احتواء الحدث. فليرفعوا أعلام فلسطين. ليس لطيفا، لا بأس. الضرر الذي لحق بالمواجهة مع المشاغبين – الذين عرضوا في وسائل الإعلام الأجنبية وفي بيانات الشجب الدولية كـ «حزانى» – تبين كأخطر بكثير.

أين كان وزير الأمن الداخلي بار- ليف؟ ليس واضحا. هل كان ينبغي لرئيس الوزراء بينيت أو وزير الخارجية لبيد أن يديرا الحدث في الزمن الحقيقي؟ يحتمل. مسؤول إسرائيلي قال إنه سيكون فحص مرتب. الفحص هو أمر مهم، لكن كان يمكن الامتناع عنه مسبقا.

محافل الإعلام أعدت الشرطة للحدث القابل للتفجر، حذروها من المضاعفات، لكن هذا لم يكن كافيا.

* * *

"هآرتس": أيار العاصف: لا بوادر هدوء

بقلم :عاموس هرئيل

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

إلى جانب الأحداث العاصفة والصور القاسية التي تأتي من الميدان، يجدر الانتباه للتطورات السياسية وتأثيرها المحتمل. رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، يبث التصميم على البقاء في منصبه وهو مستعد لدفع ثمن ذلك. في الطريق تمكن في يوم الجمعة من إبعاد عضو الكنيست المشكوك بأنه متمرد من قائمته في الكنيست واستبدله بوزير اضطر إلى الاستقالة من منصبه والتخلي عن مستشارته السياسية، التي هي الشخص المقرب جدا منه كما يبدو في مكتبه. إلى جانب الانتكاسات النموذجية للحكومات التي تدخل إلى ما يبدو أنه خطوة أخيرة في فترة ولايتها، قد يكون هناك أيضا تأثير على سلوك بينيت على الصعيد الأمني والسياسي.

قبل تولي منصبه الحالي، مال بينيت اكثر من مرة الى إصدار تصريحات واتخاذ قرارات كان يبدو أنها كانت بصورة ارتجالية. المستشارة السياسية التاركة، شمريت مئير، كانت تقريبا هي الكابح الأخير في محيطه القريب لاتخاذ خطوات غير ناضجة ومغامرات أمنية. الآن، باستثناء المستشارين السياسيين، بقي هناك رئيس مجلس الأمن القومي، ايال حولكا، لكنه يقلل من الانشغال بالمسألة الفلسطينية التي تقف في هذه الأثناء على رأس جدول الأعمال اليومي.

في إسرائيل مثلما هي الحال دائما، تندمج الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاستراتيجية. بينيت يوجد، الآن، في وضع وكأن ظهره للحائط، حيث هو مضطر الى مواجهة موجة عنف جديدة، مستمرة منذ شهرين، وهي لا تظهر أي علامات على التلاشي. استثمر الجيش و»الشاباك» جهودا وموارد كبيرة في الضفة الغربية وقاما بنشر قوات كبيرة على خط التماس. وبعد انتهاء شهر رمضان، عادا أيضا الى توسيع نطاق الاعتقالات في الضفة الغربية. ولكن كل ذلك لا يكفي من اجل إغلاق الثغرة أمام «المخرب» المناوب الذي يصل الى هدفه في مركز البلاد مرة كل أسبوع تقريبا. جدار الفصل مخترق تماما ومشروع إعادة ترميمه سيستمر لأشهر كثيرة والتسع كتائب ونصف الكتيبة التي نشرها الجيش على طول الثغرات ستضطر الى العودة ذات يوم الى التدريبات.

هذه ظروف تخيب الآمال وتتحدى العلاقات المعقدة أصلا بين بينيت وقيادة الجيش. سيؤدي استمرار تنفيذ العمليات الى مزيد من الضغط على هيئة الأركان العامة من اجل توفير حلول، على شكل تصفية كبار قادة «حماس» أو القيام بعملية هجومية في قطاع غزة أو عملية واسعة في جنين ومحيطها. ومثلما كتب هنا في السابق فإنه يوجد لقيادة الجيش أسبابها الخاصة للتحفظ، التي ليست جميعها موضوعية. الجيش الإسرائيلي غارق جدا في الرواية التي تقول إنه هزم «حماس» في العملية الأخيرة، عملية حارس الأسوار، قبل سنة (من هنا «حماس» خائفة، لذلك هي لا يمكن أن تكون مسؤولة عن موجة الإرهاب الحالية). ولكن من الصعب إيجاد أي أحد في المستوى المهني يؤيد، الآن، عملية في غزة. وإذا تم إلقاء المهمة على الجيش فهو يمكن

أن يجر إليها وهو غير مؤمن بها. والنتيجة ستكون بحسب ذلك. أيضا على المستوى السياسي يمكن أن يجد بينيت نفسه في خلاف متزايد مع نظرائه الوزير يائير لابيد وبني غانتس، الذي حصل، أول من أمس، على درس طويل في الوطنية من مقدمي برنامج «اوفيرا وباركو.«

مقارنة مع غزة، جنين هي هدف أسهل. قوات الجيش الإسرائيلي تعمل هناك في الأصل، تقريبا يوميا، وأي دخول الى المدينة أو الى مخيم اللاجئين القريب منها يرافقه في الأشهر الأخيرة إطلاق نار كثيف من جانب الفلسطينيين. الاحتكاك المستمر يضع إسرائيل على مسافة نصف خطوة من تنفيذ عملية في جنين. عدد المسلحين المقتولين الذي يزداد من عملية الى أخرى، يؤجج مشاعر الانتقام لدى الفلسطينيين. الى جانب المخاوف من سيطرة إسرائيل على الحرم، التي تتم تغذيتها من دعاية لا أساس لها من قبل «حماس»، فإن بعض «المخربين» الذين خرجوا من منطقة جنين الى حملات قتل داخل الخط الأخضر، جاؤوا أيضا للانتقام على موت أصدقائهم. في كل مرة يصب المزيد من الزيت على النار. فهناك موت الصحافية شيرين أبو عاقلة في جنين وموت احد سكان شرقي القدس، صباح أمس، الذي حسب أقوال الفلسطينيين أصيب في الشهر الماضي برصاصة مطاطية للشرطة في الحرم، ويوم النكبة.

مع ذلك، سيكون من الصعب الفصل كليا بين ما يحدث في جنين وما يحدث في غزة. ف»الجهاد الإسلامي» نشيط جدا في المنطقتين، وهو يهدد بإطلاق الصواريخ من القطاع إذا استمر قتل أعضائه في الضفة. من الجدير أيضا تذكر التاريخ القريب. اختطاف الفتيان الثلاثة في «غوش عتصيون» في صيف 2014 ولد التوتر الذي كانت نهايته عملية الجرف الصامد في القطاع بعد نحو شهر. بدأت عملية حارس الأسوار بسبب إطلاق الصواريخ من قبل «حماس» من القطاع نحو القدس كإشارة للتماهي مع الفلسطينيين الذين واجهوا الشرطة في البلدة القديمة في شهر رمضان.

صور مثيرة للخجل

في هذه الأثناء، الأحداث على الأرض لا تخبو. نشر الجيش ظهر أول من أمس، النتائج الأولية للتحقيق في موت أبو عاقلة، مراسلة قناة «الجزيرة». تتضح بين سطور بيان المتحدث بلسان الجيش ومن أقوال ضباط كبار احتمالية معقولة بأن النار أطلقت عليها بالخطأ على يد جندي من وحدة «دفدفان». ولكن لأن السلطة الفلسطينية رفضت تسليم الرصاصة التي أصابت الصحافية من اجل فحصها بالستيا ورفضت تشريح الجثة فمن المشكوك فيه إذا كنا سنعرف في أي يوم الحقيقة كاملة.

تبين من التحقيق أن جنود الوحدة الذين جاؤوا لاعتقال عضو من «الجهاد الإسلامي» اطلقوا النار تقريبا ست مرات نحو منطقة الحدود بين مخيم اللاجئين ووادي بروقين، الحي الجنوبي في القرية المجاورة. في إحدى

الحالات الجندي الذي اطلق النار كان على بعد نحو 190 مترا عن الصحافية. فقد كان يجلس في جيب وهو يحمل بندقية مزودة بمنظار وقام بالإطلاق من خلال فتحة لإطلاق النار. الجندي وجه سلاحه نحو مسلح فلسطيني ظهر ثلاث مرات من وراء سور واطلق النار على الجيب. المراسلون كانوا على مسافة قريبة خلفه. الإطلاق من داخل الجيب يخلق زاوية رؤية محدودة. الجندي أفاد في التحقيق بأنه لم يشاهد أبو عاقلة وبالتأكيد لم يشخص المس بها. وحسب التحقيق، كان هناك مسلحون فلسطينيون وراءها اطلقوا النار على القوة. لا يمكن معرفة إذا هي أصيبت بنار فلسطينية أو إسرائيلية طالما أنه لا يوجد فحص للطب الشرعي.

صباح أول من أمس، عادت قوات الأمن الى بروقين وفي هذه المرة قامت بمحاصرة بيت كان يوجد فيه مطلوب على بعد مسافة 300 متر من المكان الذي أصيبت فيه الصحافية. المطلوب، كما نشر، متهم بإطلاق النار، لكنهم في الجيش الإسرائيلي اكدوا أقوال مصادر فلسطينية بأنه الشخص الذي ظهر وهو يطلق النار على الجنود في زقاق بالمخيم، في الفيلم الذي صور قبل يومين من ذلك، قرب لحظة اصابة المراسلة. واحتمالية أن أبو عاقلة أصيبت بالنار التي صورت في الواقع تم نفيها في هذه الأثناء، لكنهم في الجيش يتهربون من الإجابة عن سؤال: هل الاعتقال استهدف توضيح ظروف موتها؟.

المطلوب تحصن في البيت وقوة من وحدة «يمام» الشرطية قامت بمحاصرته لساعات، مع إطلاق الصواريخ المضادة للدبابات «مناورة وعاء الضغط». أُطلقت نار كثيفة على القوات. بالتحديد بعد أن قام المطلوب وشقيقه بتسليم نفسيهما أصابت رصاصة ظهر جندي من «يمام» وهو نوعم راز وقتلته. راز هو الجندي الإسرائيلي العشرون في الشهرين الأخيرين، وهو ثمن دموي مرتفع يذكر الى أي درجة النزاع الفلسطيني بقي جرحا مفتوحا. الى جانب سؤال ماذا بالضبط كان هدف العملية، تظهر مسألة التوقيت. في شهر رمضان، فضل الجيش الإسرائيلي تنفيذ عمليات اعتقال في النهار لتجنب الاحتكاك مع الجمهور الذي يتجول في الشوارع بعد الإفطار. ولكن شهر رمضان انتهى والدخول في وضح النهار يزيد احتمالات المس بأشخاص لا علاقة لهم، ويبطل أفضلية الجنود الاسرائيليين المزودين بوسائل رؤية ليلية متطورة.

الأحداث لم تقتصر على ذلك. ففي الوقت الذي كانت فيه العملية في بروقين توشك على الانتهاء تجمع الجمهور للمشاركة في جنازة أبو عاقلة في شرقي القدس. الصدى الذي أثارته ظروف قتل الصحافية المعروفة حولت الجنازة الى حدث وطني فلسطيني. الشرطة التي كانت تدرك ذلك استعدت بقوات معززة وأجرت مفاوضات مطولة مع المنظمين حول ترتيبات المسيرة. وحسب رأيها، تم خرق جميع التفاهمات المسبقة وتم رشق الحجارة على رجال الشرطة.

لكن هذا لا يمكن أن يبرر المشهد الذي تطور وتم توثيقه في كل العالم، وهو عشرات رجال الشرطة المسلحين

وهم ينقضون بالضرب على المشاركين في المسيرة، وتقريبا كادوا يسقطون التابوت الذي فيه جثة أبو عاقلة. شرطة القدس، التي اظهر رجالها الانضباط الكبير في شهر رمضان (خلافا لشهر رمضان في السنة الماضية)، فشلت هذه المرة بصورة مخجلة. هذا كان استعراض زعرنة لا تراعي أي مشاعر.

في قنوات التلفزيون الإسرائيلية حول ما تبقى من حلقة النيران القبلية جرى حديث في المساء عن عملية دعائية لم يكن لها مثيل. ولكن رغم الضرر الذي لحق بإسرائيل في الساحة الدولية، بما في ذلك إدانة مترددة من البيت الأبيض، هذا لم يكن هو الهدف. هكذا لا يتعامل الناس مع الناس. هذه الصور تثير الخجل العميق. يثور أيضا شك بأن عنف رجال الشرطة لم يكن منفصلا عن أحداث أخرى. قبل فترة قصيرة من الانقضاض على من يحملون التابوت عرفوا في الشرطة وفي الجيش عن موت الجندي راز في بورقين. وزير الأمن الداخلي، عومر باراليف، فرض وبحق على المفتش العام للشرطة تعيين طاقم فحص للأحداث. نحن سنرى كم هو هامش العمل الذي ستبقيه القيادة العليا لأعضاء الطاقم، الذين هم انفسهم من رجال الشرطة.

إذا كان هناك أحد أمل في الوصول الى يوم النكبة في هذا الصباح بأجواء اكثر انضباطا بقليل فيبدو أن أمله تبدد. فشهر أيار العاصف سيستمر كما يبدو، على الأقل حتى يوم القدس الذي يصادف بعد أسبوعين. ولا أحد يستطيع أن يضمن بأن النفوس ستهدأ بالضرورة بعد ذلك.

* * *

"هآرتس": المناورة النتنة لـ "البناء للعرب"

بقلم :عكيفا الدار

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

كيف يحدث أن حكومة اليسار لبينت تصادق على خطة بناء للعرب، وقيساريا تصمت، وبتسلئيل سموتريتش لا يستغل هذه المناسبة كي يذكرنا بأن منصور عباس هو صاحب البيت؟ ما الذي حدث كي لا ينقل الكاهاني ايتمار بن غبير بسطة كراهيته المتحركة الى مكاتب لجنة التخطيط العليا احتجاجا على "اعطاء جائزة للارهاب."

لا، هم لم يغفوا اثناء الحراسة على ارض اسرائيل. نشطاء اليمين، بمن فيهم بينت، يعرفون أنه ليس فقط أن خطط البناء للفلسطينيين لا تزعج الضم، بل هي ايضا جزء لا يتجزأ منه، بالضبط مثل خطط الهدم. مبادرات البناء القليلة للفلسطينيين استهدفت ليس فقط التخفيف على الامريكيين في استيعاب الخطة

الجديدة لتوسيع الاستيطان وكم افواه مبعوثي اليسار في الحكومة. سياسة البناء للفلسطينيين هي مثل سياسة الهدم، تخدم نفس الهدف وهو اغلاق الدائرة على امكانية وجود سيادة فلسطينية في غرب نهر الاردن.

هل أنتم لا تصدقون؟ اليكم اقوال التوضيح التي تطوع الوزير سموتريتش بقولها لتفسير دعمه المفاجئ، كما يبدو، لقرار الكابينت في تموز 2019، المصادقة على خطة لبناء 700 وحدة سكنية للفلسطينيين (6 آلاف وحدة سكنية في المستوطنات): "للمرة الاولى دولة اسرائيل تجسد سيادتها ومسؤوليتها عن كل المنطقة، وتتحمل المسؤولية عما يحدث فيها". سموتريتش لم يزل لسانه. فهو يعرف أن دولة اسرائيل ليست السيد في مناطق الضفة الغربية. العنصرية اليهودية جلست في الحكومة التي باعت ضم الضفة الغربية مقابل اتفاقات سلام مع دول عربية، التي لم يكن لإسرائيل أي حرب معها.

بدلا من ضم قانوني فان اسرائيل تقوم بضم فعلي كبير مرتفع المنشطات. في نفس الوقت، مع شرعنة البؤر الاستيطانية وتوسيع المستوطنات تحت كل شجرة يانعة، وبصورة لا تترك أي مجال لذكر الخط الاخضر، يقومون بإغراق الفلسطينيين في شرك عسل يتمثل ببادرات حسن نية للبناء. إذا ابتلعت السلطة الفلسطينية هذا الطعم فان الامر سيعتبر بمثابة موافقة، لو بالصمت، على أن اسرائيل هي الجهة التي تسيطر على مصير 150 – 200 ألف عربي يعيشون في المناطق ج، وهي مخولة بالبناء والهدم هناك كما يخطر ببالها. وإذا ادانت السلطة الفلسطينية كالعادة بادرة حسن النية هذه كخطوة تخرب العملية السلمية، فان اسرائيل ستظهر وكأنها صدّيقة.

مفهوم ضمنا أن السكان الفلسطينيين في المناطق ج غير ممثلين في لجان التخطيط التي تقرر أين مسموح لهم بالعيش. دولة اسرائيل هي السيد الفعلي على 60 في المئة من اراضي الضفة. مثلا، في 2016 صادقت الحكومة على خطة مدهشة لتطوير قلقيلية، شملت بناء مصانع ومناطق تجارية وملاعب رياضية وحديقة للحيوانات ومبان عامة واحياء فاخرة. في اليمين الاستيطاني ارتفع صوت صارخ ضد استيطان فلسطيني قرب الشارع 6 ومنطقة الشارون. الخطة ماتت في مهدها. وحسب معطيات رسمية جمعتها حركة "السلام الآن" فان جميع الخطط التي نشرت في الاعوام 2009 – 2020 نتج عنها بالإجمال 66 رخصة بناء.

في الجلسة التي عقدت في 2018 في اللجنة الفرعية لشؤون يهودا والسامرة التابعة للجنة الخارجية والامن في الكنيست اعترف مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستيطان، كوبي الراز، وهو من سكان مستوطنة عيلي، بأن "السياسة هي أننا لا ندفع قدما ولا نصادق على بناء للفلسطينيين في مناطق ج". ولكن لأن المحكمة العليا "لم

تؤيد" هذه السياسة فانه لا مناص من المصادقة هنا وهناك على البناء للفلسطينيين "خاصة في الاماكن التي هي في الاصل مفلوحة أو قريبة من مناطق أ و ب". ما هذا الحظ أن لديهم اوسلو، وهو الاتفاق الذي لا يكف عن تدليل الاعداء.

* * *

"هآرتس": تعبير ملموس ومتطرف للاحتلال والإهانة للفلسطينيين

بقلم :نير حسون

شرطة يرتدون الاسود ويعتمرون الخوذ ومحصنون ينقضون بالعصي على اشخاص يحملون تابوت. هم يضربونهم بالأرجل الى درجة أن التابوت كاد يقع على الارض. هذا ما شاهده معظم الناس في العالم وهذا ما يتذكره معظم الناس في العالم من جنازة المراسلة شيرين أبو عاقلة في يوم الجمعة في القدس.

اصوات كثيرة في اسرائيل تقول مؤخرا بأن الامر يتعلق بمشكلة اعلامية تكاد تصل حافة الكارثة التي لحقت بصورة اسرائيل، لكن الفشل الحقيقي هو عنف الشرطة غير المبرر، وليس الطريقة التي تعرض فيها أو ترى فيها في العالم. الحديث يدور عن تعبير من أكثر التعبيرات المرئية تطرفا عن الاحتلال والاهانة للفلسطينيين. صحافية كبيرة ومعروفة جدا في العالم العربي، عملت عشرات السنين في تغطية عنف ومظالم الاحتلال الاسرائيلي، قتلت بنار الجنود الاسرائيليين، على الاقل هم الذين يعتبرون المشبوهين الاساسيين بذلك. بموتها تحولت الى رمز فلسطيني وجنازتها كانت حدث وطني. في هذه الاثناء وفي ذروة العزاء جاء رجال الشرطة مع العصي.

الشرطة سارعت الى نشر فيلم وثق بحوامة يظهر فيه اثنان من الشباب وهما يلقيان كما يظهر زجاجات مياه على رجال الشرطة قبل الانقضاض. ولكن هذه حجة ضعيفة جدا لمثل هذا السلوك في حدث كان يمكن أن يجري بحساسية مفرطة. أمس أمر المفتش العام للشرطة، كوبي شبتاي، بالتحقيق في سلوك رجال الشرطة اثناء الجنازة. حادثة التابوت تنضم الى سلسلة حالات فيها تطرف رجال الشرطة والضباط بصورة غير مقبولة، أدت الى اشتداد الوضع وتعميق الاهانة.

في يوم موت أبو عاقلة وصل رجال شرطة الى عائلتها التي تعيش حالة العزاء وطلبوا رفع الاعلام التي تم تعليقها في المكان واخلاء الشارع وخفض صوت الموسيقى. أول أمس، بعد فترة قصيرة على الجنازة، وثق رجال شرطة وهم ينزعون اعلام فلسطينية عن السيارات. يبدو أننا لن نعرف في أي يوم ما الذي فكر فيه الضباط الذين

أمروا رجال الشرطة بالذهاب الى البيت وازالة الاعلام. كيف اعتقدوا أن العائلة التي تعيش في حالة حداد والمشاركين في الجنازة سيردون.

إذا لم يكن هذا كافيا، صباح أمس توفي في مستشفى هداسا عين كارم وليد الشريف، وهو الشاب الفلسطيني الذي رشق حجارة على رجال الشرطة في الحرم قبل ثلاثة اسابيع واصيب اصابة بالغة في رأسه. الشرطة قالت إن الاصابة كان سببها السقوط، لكنها لم تقدم أي دليل على ذلك. من الصعب تصديق أن الشاب (21 سنة) سيموت من سقوطه على رأسه بالضبط في اللحظة التي أطلقت عليه فيها رصاصة مطاطية، في مصادفة سحرية للأحداث. الشريف تحول بموته الى "شهيد الاقصى"، القتيل الاول في الحرم منذ 2017. بعد ذلك كان هناك المخربان المسلحان اللذان قتلا في الحرم بعد قتل شرطيان في حادثة لإطلاق النار. هذه المرة يدور الحديث عن شاب رشق الحجارة. بالنسبة للفلسطينيين، هذه حادثة خطيرة جدا.

هنا ايضا المشكلة لا تكمن في الطريقة التي يرى فيها الفلسطينيون موته أو في الخوف من أن موته أو جنازته ستؤدي الى موجة عنف جديدة في القدس وفي الضفة، بل المشكلة تكمن في موته بالأساس. الشعار الذي يقول بأن الحجر يمكن أن يقتل ربما هو شعار صحيح عندما يكون الحديث يدور عن حجر يلقى على سيارة غير محصنة في شارع سريع، لكن احتمالية أن شرطي يرتدي خوذة وسترة واقية سيموت بسبب حجر هي احتمالية ضعيفة جدا. رجال الشرطة لم تكن حياتهم معرضة للخطر وإطلاق النار على الجزء العلوي لجسد الشريف كان غير مبرر ومخالف للتعليمات.

الشريف اصيب برصاصة سوداء مغلفة بالمطاط، الرصاصة بقطر 40 ملم تستهدف التسبب بالم شديد وهي تستخدم كسلاح غير قاتل للشرطة. ولكن منذ العام 2014 استبدل الرصاص الازرق الخفيف برصاص اسود ثقيل، وهناك الكثير من حالات الاصابة الشديدة وحتى القاتلة نتيجة لاستخدام الرصاص المغلف بالمطاط. في شرقي القدس هناك عشرات الشباب والاطفال والشيوخ الذين يعانون من اصابات خطيرة، وبعضهم فقد عينه وبعضهم فقد النظر تماما نتيجة إطلاق الرصاص المغلف بالمطاط. على الاقل في حالة واحدة قبل الشريف قتل الفتى محمد سنقرط، الذي اصابته رصاصة كهذه في الحنك.

في الصباح تطورت ازمة جديدة حول تسليم جثة الشريف لعائلته. الشرطة ترفض تسليم الجثة للعائلة المعنية بدفنه، رغم أن الشريف لم يكن معتقل عندما تم علاجه في الاسابيع الثلاثة الاخيرة. في مساء اليوم يتوقع أن تناقش محكمة الصلح في القدس طلب الشرطة لتشريح الجثة.

الشرطة في القدس حظيت مؤخرا بالثناء على الطريقة التي ادارت فيها الاحداث في شهر رمضان في المدينة. خلافا للسنة الماضية تجنبت وضع الحواجز في ساحة باب العامود وقللت من استخدام وسائل تفريق المظاهرات التي تشكل عقاب جماعي مثل المياه العادمة وقنابل الصوت وقنابل الغاز المسيل للدموع، وسعت الى الحفاظ على حرية العبادة والعيد للفلسطينيين.

هذه السياسة اثبتت نفسها. فخلافا للسنة الماضية المواجهات العنيفة اقتصرت على المنطقة الجنوبية في الحرم ولم تمتد الى باب العامود والاحياء العربية. معظم المقدسيين، اسرائيليين وفلسطينيين، احتفلوا بالأعياد بدون ازعاج والمستشفيات لم تمتلئ بالمصابين. المفتش دورون ترجمان الذي قال قبل شهر رمضان بأن "الامر لا يتعلق بحرب بل بشهر مقدس"، اثبت أنه يمكن وبحق أن يكون الامر بشكل مختلف.

ولكن الشيطان يوجد في التفاصيل الصغيرة. وفي حالة شرطة القدس فان الاخفاقات تنبع من رجال الشرطة في الميدان ومن قادتهم. ففي قرار استخدام العنف ضد من يحملون التابوت وارسال رجال الشرطة الى بيت العزاء ونزع الاعلام أو تصويب البندقية بحيث تصيب الرصاصة المغلفة بالمطاط الجزء العلوي في الجسم. هذه الاخفاقات تدل على مشكلة عميقة في المستويات الميدانية في الشرطة، يمكن عزوها لمشكلات في القيادة والسيطرة وفي اعداد وتدريب رجال الشرطة وفي اساليب التجنيد للشرطة. ولكن يصعب تجاهل جذور الامور. فالكثير من رجال الشرطة لا يعتبرون الفلسطينيين الذين امامهم من البشر الذين يستحقون الاحترام واحترام آلامهم. هذه حقيقة فظيعة ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين.

* * *

"هآرتس": احتلال في دلال "أوسلو": "البناء للعرب".. هل تبتلع السلطة الفلسطينية الطعم الإسرائيلي؟

بقلم: عكيفا الدار

ترجمة: القدس العربي

كيف يحدث أن تصادق حكومة بينيت على خطة بناء للعرب، ثم تصمت قيساريا، ولا يستغل بتسلئيل سموتريتش هذه المناسبة كي يذكرنا بأن منصور عباس هو صاحب البيت؟ ما الذي حدث كي لا ينقل الكاهاني ايتمار بن غفير بسطة كراهيته المتحركة إلى مكاتب لجنة التخطيط العليا احتجاجاً على "إعطاء جائزة للإرهاب".

لا، لم يغفوا أثناء حراستهم لأرض إسرائيل. فنشطاء اليمين، بمن فيهم بينيت، يدركون أن خطط البناء للفلسطينيين لا تزعج الضم، بل هي جزء لا يتجزأ منه، بالضبط مثل خطط الهدم. مبادرات البناء القليلة للفلسطينيين استهدفت التخفيف على الأمريكيين في استيعاب الخطة الجديدة لتوسيع الاستيطان وكم أفواه مبعوثي اليسار في الحكومة. سياسة البناء للفلسطينيين هي مثل سياسة الهدم؛ تخدم نفس الهدف، وهو إغلاق الدائرة على إمكانية وجود سيادة فلسطينية غربي نهر الأردن.

ألا تصدقون؟ إليكم أقوال التوضيح التي تطوع الوزير سموتريتش بقولها لتفسير دعمه المفاجئ، كما يبدو، لقرار الكابنت في تموز 2019، المصادقة على خطة لبناء 700 وحدة سكنية للفلسطينيين (6 آلاف وحدة سكنية في المستوطنات): "للمرة الأولى، تجسد دولة إسرائيل سيادتها ومسؤوليتها عن كل المنطقة، وتتحمل المسؤولية عما يحدث فيها". لم يزل لسان سموتريتش، فهو يعرف أن دولة إسرائيل ليست السيد في مناطق الضفة الغربية. العنصرية اليهودية جلست في الحكومة التي باعت ضم الضفة الغربية مقابل اتفاقات سلام مع دول عربية، التي لم يكن لإسرائيل أي حرب معها.

بدلاً من ضم قانوني، تقوم إسرائيل بضم فعلي كبير مرتفع المنشطات. في الوقت نفسه، مع شرعنة البؤر الاستيطانية وتوسيع المستوطنات تحت كل شجرة يانعة. وبصورة لا تترك أي مجال لذكر الخط الأخضر، يقومون بإغراق الفلسطينيين في شرك عسل يتمثل ببادرات حسن نية للبناء. إذا ابتلعت السلطة الفلسطينية هذا الطعم، فإن الأمر سيعتبر بمثابة موافقة، لو بالصمت، على أن إسرائيل هي الجهة التي تسيطر على مصير 150 – 200 ألف عربي يعيشون في المناطق "ج"، وهي مخولة بالبناء والهدم هناك كما يخطر ببالها. وإذا أدانت السلطة الفلسطينية كالعادة بادرة حسن النية هذه كخطوة تخرب العملية السلمية، فستظهر إسرائيل وكأنها صدّيقة.

مفهوم ضمناً أن السكان الفلسطينيين في المناطق "ج" غير ممثلين في لجان التخطيط التي تقرر أين مسموح لهم بالعيش. دولة إسرائيل هي السيد الفعلي على 60 في المئة من أراضي الضفة. مثلاً، في 2016 صادقت الحكومة على خطة مدهشة لتطوير قلقيلية، شملت بناء مصانع ومناطق تجارية وملاعب رياضية وحديقة للحيوانات ومبان عامة وأحياء فاخرة. في اليمين الاستيطاني ارتفع صوت صارخ ضد استيطان فلسطيني قرب الشارع 6 ومنطقة "الشارون". الخطة ماتت في مهدها. وحسب معطيات رسمية جمعتها حركة "السلام الآن"، فإن جميع الخطط التي نشرت في الأعوام 2009 – 2020 نتج عنها بالإجمال 66 رخصة بناء.

في الجلسة التي عقدت في 2018 في اللجنة الفرعية لشؤون يهودا والسامرة التابعة للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، اعترف مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستيطان، كوبي الراز، وهو من سكان مستوطنة "عيلي"، بأن "السياسة هي أننا لا ندفع قدماً ولا نصادق على بناء للفلسطينيين في مناطق ج". ولكن لأن المحكمة العليا "لم تؤيد" هذه السياسة، فإنه لا مناص من المصادقة هنا وهناك على البناء للفلسطينيين "خاصة في الأماكن التي هي في الأصل مفلوحة أو قريبة من مناطق أ و ب". كان أوسلو حظاً مناسباً: فهو اتفاق لم يكف عن تدليل الأعداء.

* * *

"إسرائيل اليوم": في 1948 حين "خرب الأردنيون الكنس".. هكذا منع العرب قيام دولة فلسطينية

بقلم: أيال زيسر

في 15 أيار 1948، الذي انتهى فيه الانتداب البريطاني على بلاد إسرائيل، غزت الجيوش العربية البلاد، وزرعت الخراب والدمار في طريقها. كان هدفها منع قيام دولة يهودية في بلاد إسرائيل، التي كان أعلن عنها قادة الحاضرة قبل يوم من ذلك، عشية الجمعة، الخامس من أيار العبري للسنة العبرية تشح.

كل بلدة يهودية احتلتها جيوش عربية هدمت من الأساس، والمدافعون عنها ممن نجوا في المعركة أسروا أو قتلوا. هكذا حارة اليهود في البلدة القديمة من القدس، حيث خرّبت القوات الأردنية كنس الحارة، بعضها يعود لمئات السنين، هكذا أيضاً بلدات "غوش عصيون" ومستوطنة "مشمار هيردين" على شاطئ نهر الأردن، وكذا كيبوتسا "نتساريم" و"يد مردخاي" في الجنوب. غير أن دولة إسرائيل تمكنت من أعدائها وصد جيشها القوات العربية المتقدمة ودفعها إلى الوراء.

كان الغزو العسكري مرحلة ثانية في المعركة على بلاد إسرائيل، والتي بدأت مع قرار الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947 بتقسيم البلاد. رفض عرب البلاد الاقتراح، وبدأوا يهاجمون بلدات يهودية، وأغلقوا طرق المواصلات التي ربطت بينها.

فشل العرب في كفاحهم، وكانت يد اليهود هي العليا. وفي ضوء فشل عرب البلاد، قررت الدول العربية بالتالي التدخل في الحرب وغزو بلاد إسرائيل.

الحرب التي بدأها العرب جلبت مصيبة على عرب بلاد إسرائيل؛ كثيرون منهم أصبحوا لاجئين، وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية فضلت الاحتفاظ بالأراضي التي احتلوها (قطاع غزة والضفة الغربية) ومنعت قيام دولة فلسطينية فيها.

لم تكن هذه المصيبة إذن نتيجة قوة عليا، وإن محاولة اتهام الجانب اليهودي على أنه قاتل ضد من قام عليه وانتصر، محاولة غير ناجحة في اختبار الحقيقة التاريخية. المصيبة هي فعل أيدي السكان العرب في البلاد وزعمائهم، الذين رفضوا اقتراحات حل الوسط التي طرحت عليهم. اختاروا طريق العنف وخسروا عالمهم.

ما هو درس العرب منذئذ؟ أغلب الظن العودة إلى تجربة ما فشلوا فيه في العام 1948، بدلاً من اختيار العنف الذي لا يجلب إلا المصائب، ثم الاقتناع بأن التسليم للحوار كفيل بإخراجهم من دائرة لا تنتهي من سفك الدماء والهزائم.

"الاحتفالات" بيوم النكبة تعبير صارخ عن القرار الفلسطيني وبعض من عرب إسرائيل بالتمسك بالماضي. هذه ليست أحداث حساب نفس وذكرى، بل أحداث استفزاز، وتحريض ومظاهر كراهية، كل ما تبثه – وبالتأكيد بالنسبة للجمهور اليهودي الذي يشاهد هذه الاستعراضات – هو: "لسنا مستعدين لقبول وجود دولة إسرائيل، وعلى الجانب اليهودي أن يعرف بأن المواجهة شاملة "لعبة مبلغها الصفر"، انتصار الفلسطينيين فيها معناه خراب الدولة اليهودية".

يمكن بالطبع الاستخفاف باستعراضات الكراهية هذه للدولة ولما تمثله، ولكن يجب أن نكون قلقين من الرسالة ومما يختبئ فيها. وأساسها أنه حتى لو كانت إسرائيل قوية وذات قدرة فإنها "دولة مشروطة"، في قلبنا لا نقبلها ونسلم بها، وما إن تحل اللحظة ويسمح الواقع فسنرفع الرأس أمامها. هذه الرسالة تغذي الاضطرابات في الوسط العربي، ولا تقف في أساسها ضائقة اقتصادية ولا حتى غضب على ما يجري في الحرم، بل استفزاز ضد دولة إسرائيل التي تفشل منظوماتها في التصدي له مرة أخرى.

دولة إسرائيل تعيش على حرابها منذ قامت، وفي منطقة مركبة كمنطقتنا سنضطر لفعل هذا في المستقبل أيضاً.

جدير إذن أن بعد مئة وخمسين سنة من النزاع، أن يختاروا طريقاً آخر بدلاً من مواصلة التنمية والاحتفال بالكراهية والتحريض. هذا على ما يبدو لن يحصل؛ إذ إن الفلسطينيين محكومون أن يعيشوا من مصيبة إلى مصيبة.

* * *

تقارير

القناة الـ 12: انتقادات دولية لسلوك الشرطة الإسرائيلية خلال جنازة أبو عاقلة

ترجمة: فاتن أيوب \أطلس للدراسات الاسرائيلية

تم تشييع جنازة صحافية الجزيرة شيرين أبو عاقلة، يوم أمس (الجمعة)، بحضور آلاف المشاركين. في مقاطع الفيديو والصور التي نُشرت والمتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي والتي لقيت إدانات على نطاق واسع من عدد من القادة والجهات من جميع أنحاء العالم، ظهر أفراد من الشرطة يضربون المشيعين بالهراوات وهم يحملون بتابوت الشهيدة.

هذا وأدانت 15 دولة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن في بيان مشترك عملية إطلاق النار على أبو عاقلة ودعوا إلى "تحقيق فوري، شامل، شفاف، نزيه وغير متحيّز" في ملابسات وفاتها. ونُقل من البيت الأبيض أن الصور التي نُشرت من الجنازة كانت مزعجة.

المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي قالت للصحفيين أن المسؤولون الأمريكيون سيبقون على اتصال وثيق بالسلطات الإسرائيلية والفلسطينية بعد الجنازة. وسُئل الرئيس الأمريكي بايدن عمّا إذا كان يدين تصرفات أفراد الشرطة في الحادث فأجاب: "أنا لا أعرف كل التفاصيل لكن أعلم أنه يجب التحقيق في الأمر."

كما غرّد وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن قائلًا "نحن نشعر بقلق عميق من صور الشرطة الإسرائيلية وهي تغزو موكب جنازة الصحفية الفلسطينية الأمريكية شيرين أبو عاقلة". من جانبها أضافت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ليندا توماس جرينفيلد أنها "منزعجة جدًا من الصور التي نُشرت من موكب الجنازة. يجب التعامل باحترام كبير، دقة واهتمام مع مأساة قتلها."

ونقل وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل في بيان له أن "الاتحاد الأوروبي مصدوم من المشاهد التي شوهدت خلال جنازة الصحفية الأمريكية الفلسطينية في القدس المحتلة." وأضاف بوريل أن "الاتحاد الأوروبي يدين الاستخدام غير الملائم للقوة والسلوك المهين للشرطة الإسرائيلية ضد المشاركين في موكب التشييع. كان يجب السماح بالوداع بهدوء والسماح للمعزين بالحزن بسلام دون مضايقة وإهانة، هذا هو الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية."

كما جاءت الانتقادات للصور التي نُشرت من موكب التشييع من داخل الائتلاف. حيث كتب موسي راز من حزب ميرتس على تويتر "أشعر بالخجل من مشاهدة مقاطع الفيديو من جنازة شيرين أبو عاقلة". كما نشروا في القائمة المشتركة تغريدة على تويتر جاء فيها أن "حينما يريد جماهير الفلسطينيين توديع صحافية قديرة ومحترمة على وجه التحديد- تهاجم قوات الاحتلال جنازة شرين وتابوتها."

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": بعد الإثناء على الضابط الدرزي خير الدين ووصفه بالبطل، سياسيون يدعون إلى "إصلاح" قانون القومية

بقلم توبياس سيغال

ليبرمان ينتقد "التناقضات" في التشريع المثير للجدل، على الرغم من دعمه له في عام 2018؛ وحزب "ازرق أبيض" يتعهد بطرح مشروع قانون المساواة على لجنة وزارية في الأسبوع المقبل

صرح وزير المالية أفيغدور ليبرمان يوم الأحد أنه ينبغي على الحكومة تعديل "قانون القومية"المثير للجدل والذي تم إقراره في عام 2018 وينص على أن إسرائيل هي دولة يهودية، بسبب ما وصفه بـ "تناقضات" في القانون.

ليبرمان تحدث في أعقاب الكشف عن هوية اللفتنانت كولونيل محمود خير الدين (41 عاما)، وهو ضابط في القوات الخاصة الإسرائيلية والذي قُتل في عملية سرية في قطاع غزة في نوفمبر 2018.

خير الدين، من أبناء الطائفة الدرزية وبدأ خدمته العسكرية في أكتوبر 1999، وخدم بداية في لواء المظليين. في 2002، انضم إلى شعبة العمليات الخاصة في المخابرات العسكرية، حيث خدم حتى وفاته في عام 2018.

في عام 2009 أسس منظمة غير حكومية تهدف إلى المساعدة في دعم المجتمع الدرزي في إسرائيل وكان داعما صريحا للقيادة الشبابية في مجتمعه. ووصف رئيس الوزراء نفتالي بينيت خير الدين بأنه "بطل إسرائيلي."

وكتب ليبرمان في تغريدة يوم الأحد "هناك تناقض واضح بين قانون القومية في صيغته الحالية والثناء على اللفتنانت كولونيل محمود خير الدين."

منتقدو القانون يقولون إنه يميز ضد الأقليات وخاصة المواطنين الدروز، الذين يخدم عدد كبير منهم في مناصب رفيعة في الجيش الإسرائيلي وأجهزة اخرى في الدولة.

وأضاف ليبرمان "لدينا فرصة لإصلاح قانون القومية وإضفاء الطابع الرسمي على وثيقة الاستقلال كقانون أساس"، داعيا كل من المعارضة والائتلاف إلى إعادة تقييم القانون المتنازع عليه و "القيام بما هو ضروري بدلا من الاكتفاء بالكلمات مثل 'إخوة السلاح' فيما يتعلق بالطائفة الدرزية."

وأعرب وزير الخارجية يائير لابيد عن تأييده لتصريحات ليبرمان، وكتب في تغريدة "أتفق مع كل كلمة."

تعمل قوانين الأساس شبه الدستورية، وقانون القومية هو مثال عليها، كدستور لإسرائيل وتوجه النظام القانوني في البلاد. عادة ما يكون إلغاؤها أكثر صعوبة في عملية تشريعية من القوانين العادية.

كما أعرب عضو الإئتلاف عن حزب "أزرق أبيض"، عضو الكنيست إيتان غينزبورغ، عن تأييده لليبرمان، وقال إن إحدى الطرق "لتصحيح الاجحاف الذي أحدثه قانون الدولة القومية بحق أجزاء من المجتمع الإسرائيلي" هي من خلال مشروع قانون يرعاه حزبه لتغيير "قانون أساس: المساواة" الذي ينص على أن جميع المواطنين متساوون وأنه لا يجوز فعل أي شيء للتأثير على حقوق الفرد بسبب دينه أو جنسه أو أي شكل آخر من أشكال التمييز.

في أعقاب إعلان ليبرمان، يعتزم حزب "أزرق أبيض" طرح مشروع قانون المساواة لمراجعته من قبل اللجنة الوزارية للتشريع في مطلع الأسبوع المقبل، حسبما أفاد موقع "واينت" الإخباري.

في غضون ذلك، قال عضو الكنيست عن حزب "العمل"، غلعاد كاريف، إن لجنة الدستور والقانون والعدل في الكنيست، التي يرأسها، ستناقش تعديل القانون.

وكتب كاريف على تويتر إن "دعوة ليبرمان هي فرصة مهمة لترسيخ مبدأ المساواة في قانون أساس لدولة إسرائيل، فضلا عن تعزيز الوضع القانوني لوثيقة الاستقلال."

وأضاف النائب عن حزب العمل إن اللجنة ستنعقد في الأيام القريبة "للنظر في الاستعدادات بشأن هذه المسألة."

وذهبت وزيرة المواصلات ميراف ميخائيلي، التي ترأس حزب العمل، إلى أبعد من ذلك ودعت إلى إلغاء قانون القومية بالكامل. وأشارت الوزيرة إلى أنها اقترحت في الماضي مشروع قانون لشطبه، وأعادت التأكيد على التزامها بإلغاء القانون و"العودة إلى طريق الصهيونية" على النحو المنصوص عليه في وثيقة الاستقلال.

واعترض زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو على الدعوات، واتهم حزبي "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي و"القائمة المشتركة" بمحاولة تعديل القانون من أجل "إغراق إسرائيل بملايين المهاجرين المسلمين."

وكتب على "تلغرام": "هدفهم واضح: إلغاء قانون القومية سوف يؤدي إلى إلغاء قانون العودة وإغراق إسرائيل بملايين المهاجرين المسلمين الذين سيقضون على الأغلبية اليهودية في البلاد ويجعلون من إسرائيل [دولة] ذات غالبية مسلمة."

"دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي ولها حقوق مدنية متساوية لجميع المواطنين. ومع ذلك، يجب عدم تغيير قانون القومية ولا يمكن السماح بحدوث ذلك."

في غضون ذلك، رفض عضو الكنيست آفي ديختر (الليكود)، وهو المشرع الذي طرح قانون القومية الذي مرره الكنيست، دعوة ليبرمان إلى تغيير القانون وأصر على أن الصيغة الحالية من التشريع لا تؤثر على حقوق الأقليات في إسرائيل.

متحدثا لهيئة البث الإسرائيلية "كان"، قال ديختر إن القانون يتعامل "فقط مع كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، ولا يؤثر على أي حقوق للمواطنين الدروز أو أي مواطن آخر." وقال إنه يجب استحداث تشريع منفصل لتحديد وضع المواطنين الدروز.

وانتقد زميله في حزب الليكود، عضو الكنيست فطين ملا، تصريحات ليبرمان باعتبارها "تصريح كاذب سمعناه عدة مرات"، حسبما ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم."وقال ملا إنه إذا كان ليبرمان جادا في تغيير القانون فسوف يقترح مشروع قانون للقيام بذلك.

لكن الشيخ موفق طريف، الزعيم الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل، رحب بدعوة ليبرمان وحث جميع الأحزاب في الكنيست على دعم تغيير قانون القومية لضمان "المساواة في الحقوق الوطنية والاجتماعية، والمواطنة الكاملة، وكذلك ترسيخ مكانة الطائفة الدرزية وحقوقها"، بحسب التقرير.

ومع ذلك، ذكرت تقارير إن تغيير أي من قوانين الأساس هو أمر غير مرجح، حيث يُعتقد أن حزب "يمينا" يعارض أي تغيير، والحكومة تتأرجح بالفعل على شفا الانهيار.

وكان ليبرمان قد أعرب عن معارضته للقانون في الماضي. في العام الماضي، قال ليبرمان في مقابلة مع القناة 12 إنه ما كان ينبغي سن القانون وأنه يجب تعديله ليعكس "كلمة بكلمة" وثيقة الاستقلال الإسرائيلية من عام 1948، وتطبيق قيمة "المساواة" على قوانين الأساس لإسرائيل.

في عام 2017، أثناء مناقشة القانون، قال ليبرمان إن التشريع قد يهدد مكانة وحقوق الأقليات غير اليهودية في إسرائيل ويحول إسرائيل إلى دولة دينية.

ومع ذلك، على الرغم من معارضته الصريحة للقانون، لم يحاول ليبرمان منع تمريره خلال العملية التشريعية، حيث دعم حزبه "يسرائيل بيتنو" القانون في نهاية المطاف.

ينص قانون القومية الذي تم تمريره في عام 2018 على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، ولقد عارض صيغته الحالية الأقليتان الدرزية والعربية في إسرائيل، اللتان أكدتا على أن القانون يجعل من أفراد الأقليتين فعليا "مواطنين من الدرجة الثانية."

رفضت المحكمة العام الماضي سلسلة من الالتماسات التي قدمتها مجموعات متنوعة ضد القانون، من ضمنها حزبا "ميرتس" و"القائمة المشتركة"، حيث قضت هيئة موسعة مكونة من 11 قاضيا بأن القانون لا يتعارض مع الطابع الديمقراطي لإسرائيل ويمكن أن يكون قانون أساس شبه دستوري.

وقالت المحكمة في ذلك الوقت إن القانون "هو فصل في دستورنا الناشئ، والذي يهدف إلى ترسيخ مكونات هوية الدولة كدولة يهودية دون الانتقاص من مكونات الهوية الديمقراطية للدولة المنصوص عليها في قوانين أساس ومبادئ دستورية أخرى."

وكتب عشرة من القضاة أنه "على الرغم من أنه كان من الأفضل لو تم تكريس مبدأ المساواة صراحة في قانون الأساس"، فإن حذفه "لا ينتقص في النهاية من مكانته وأهميته كمبدأ أساسي في عقيدتنا."

ويقول مؤيدو القانون إنه يضع القيم اليهودية الإسرائيلية والقيم الديمقراطية على قدم المساواة. ولطالما جادل النقاد بأن القانون يتعارض مع أساس النظام القانوني لإسرائيل، وكذلك مع وثيقة الاستقلال، ويعزز عدم المساواة بين مواطنيها.

الرئيس السابق رؤوفين ريفلين، على الرغم من دوره الرمزي في الغالب، وجه انتقادات شديدة للقانون بعد إقراره، بحجة أنه "سيء لدولة إسرائيل وسيء لليهود"، وجادل في ذلك الوقت بأن القانون كان "جزءا من اتجاه أوسع، ربما عالمي، يسعى إلى إسكات النقاش."

وقال "[إن القانون] يسعى جاهدا من أجل واقع يوجد فيه خياران: إما أن تكون معي، أو تكون ضدي. اما انت معي أو أنك خائن، عدو. [وهذا صحيح] سواء كنت يساريا أو كنت رئيسا.."

تحليل

الصراع مع الفلسطينيين هو حصيلة سنوات من الاهمال والعمى

بقلم: دانيال فريدمان - جامعة تل ابيب

ترجمة: معاوية موسى \ مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

دعونا ننفصل عنهم: لو كانت لدينا هنا قيادة صاحبة رؤيا، فانها كانت ستسعى للوصول الى تسوية تحل ما خلفته اوسلو من تعقيدات وتقلل من مشاكلنا الداخلية والخارجية.

أعقب عيد الاستقلال، الذي احتفلنا به الأسبوع الماضي، رسائل تشجيعية تشير الى مدى تحسن وضعنا وكيف تعززت قوتنا منذ تلك الأيام الصعبة التي قامت فيها الدولة. القتل المروع عشية العيد كان بمثابة تذكير مؤلم بالصراع الطويل بيننا وبين الفلسطينيين. لذلك، بالتوازي مع ما يحدث عندنا، يجب علينا دراسة كيفية بروز الطرف الفلسطيني، فقد قالت غولدا مائير عندما كانت رئيسة وزراء إسرائيل في ذلك الوقت أنه لا يوجد شعب فلسطيني. أطلقت بريطانيا المنتدبة على ارض اسرائيل على الدولة اسم " فلسطين "، وكتبت بين قوسين اختصارًا (א"י) بالأحرف الأولى ارض اسرائيل بالعبرية. كما هو الحال عند العرب ايضا اليهود الذين كانوا يسكنون فلسطين الانتدابية كانوا يحملون جواز سفر فلسطيني (على هذا الاساس زعمت غولدا انها هي نفسها فلسطينية) وتحدث قرار الأمم المتحدة الشهير في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 عن تقسيم الدولة إلى دولتين: يهودية وعربية. لم يرد في اي مكان في القرار ذكر دولة فلسطينية. كما هو معروف رفض العرب القرار وبدأوا حرباً هي حرب الاستقلال.

بعد هذه الحرب، تم تقسيم أرض اسرائيل الغربية بين إسرائيل (في منطقة "الخط الأخضر")، ومصر التي احتلت قطاع غزة دون ان تضمه لها، والأردن الذي احتل القدس الشرقية والضفة الغربية وضمها الى اراضيها. لم يفكر أحد حينها في انشاء دولة فلسطينية، ولا حتى الأردن ومصر، اللتان احتلتا جزءًا كبيرًا من الأراضي المخصصة لتلك الدولة.

بعد حوالي 20 عامًا، اندلعت حرب الأيام الستة، والتي حققت فيها إسرائيل أكبر انتصار في تاريخ الشعب اليهودي، وهزمت مصر والأردن وسوريا، واحتلت سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. لكن هذه الحرب كان فيها منتصرون آخرون لم يشاركوا فيها - ياسر عرفات، الذي كان شخصية هامشية في تلك الأيام، والفكرة الفلسطينية. تسبب الانتصار الإسرائيلي في أن يصبح الجمهور الفلسطيني، الذي كان مشتتًا بين

ثلاث دول: إسرائيل والأردن ومصر (وفي مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان)، فجأة بجزئه الاكبر، يخضع لسلطة واحدة، السلطة الإسرائيلية.

قرر وزير الجيش القوي موشيه ديان فتح الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. ذهب الإسرائيليون لتناول الحمص في نابلس والاستحمام في بحر غزة. تمكن الفلسطينيين في إسرائيل وغزة والضفة الغربية بحكم الواقع الجديد من اللقاء بينهم، واكتشاف الاقارب، والتزاوج ايضا (بما في ذلك تعدد الزوجات من البدو في النقب)، وبالتالي تكوين الشعب الفلسطيني. كان هذا مثالاً متطرفًا وواضحًا لقانون النتائج غير المتوقعة - نتائج الانتصار الإسرائيلي في حرب الأيام الستة. خلقت إزالة الحدود بين جميع أجزاء إسرائيل الغربية ظاهرة اقتصادية أخرى: العمالة الفلسطينية، التي ساعدت الفلسطينيين على رفع مستوى المعيشة عندهم. ومنحت الإسرائيليين يد عاملة رخيصة، لكن ثمنها الأمني كان باهظًا للغاية (الهجوم على إلعاد جزء من الثمن)، وساهم بشكل كبير في خطر قيام دولة ثنائية القومية على أعتابنا.

تضمنت اتفاقية بيغن للسلام مع مصر موافقة إسرائيل على الحكم الذاتي للفلسطينيين. السادات الذكي أبقي قطاع غزة لإسرائيل. كان هذا هو "الإنجاز" الرئيسي لبيغن في معاهدة السلام. وبهذه الطريقة، ظل الاتحاد الفلسطيني تحت الحكم الإسرائيلي، وهكذا، إلى جانب تعزيز قوة إسرائيل، أصبحت الفكرة الفلسطينية أقوى أيضًا. تطور دراماتيكي أخر حصل بعد أن رفض رئيس الوزراء شامير محاولة للتوصل إلى اتفاق مع الأردن بشأن الضفة الغربية. اذ تنازلت الأردن عن الأرض وحل مكانها الفلسطينيون. وهكذا تحررت الأردن ومصر من المشكلة الفلسطينية. هذه القنبلة الموقوتة بقيت بالكامل في يد إسرائيل، التي ارتكبت بعد اندلاع الانتفاضة الخطأ الجسيم بتوقيع اتفاقيات أوسلو التي اتت الى هنا بالمنظمات "الإرهابية" واتفاقية "غزة وأريحا أولاً". تحولت غزة الى دفيئة "للارهابيين"، الذين بدأوا بإطلاق الصواريخ على قطاع غزة حتى قبل إخلاء قطاع غزة، وانحصرت عملية السور الواقي في الضفة الغربية. تم إخلاء قطاع غزة من دون أن تحافظ إسرائيل على حرية الحركة في داخله للعمل ضد "الإرهاب". بعد فترة وجيزة، سيطرت حماس على القطاع، وسيطرت على ما يقرب من مليوني فلسطيني.

في عملية "الرصاص المصبوب"، ظهرت حماس بكل ضعفها ولم يكن هناك صعوبة في القضاء على سلطتها. إيهود باراك، وزير الجيش في حكومة أولمرت، منع هذه الامكانية، على الرغم من حقيقة أنه يجب ان يكون واضحا ان دولة إسرائيل لا تستطيع تحمل وجود دولة إرهابية في الجنوب. وعد بنيامين نتنياهو بإسقاط

نظام حماس، لكنه سارع بالنكث بذلك الوعد. بدلا من ذلك، فضل إطلاق سراح أكثر من ألف إرهابي في صفقة شاليط، بمن فيهم يحيى السنوار، الذي يحكم الآن في غزة ويهدد إسرائيل .

منذ ذلك الوقت، تعززت قوة حماس عسكريا حتى أنها طورت صواريخ تصل تل أبيب ومطار اللد وابعد من ذلك. وبدلاً من العمل على القضاء عليها، اختار نتنياهو أن يدفع لها الخاوة، التي ساهمت في مضاعفة قوتها ولم تمنعها من الاستمرار في تهديد إسرائيل، بل وأحيانا إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة عليها. تواصل الحكومة الحالية نفس سياسة دفع الخاوة، وإن كان ذلك في أشكال أخرى. فعليا فان السماح لعمال من غزة بالدخول الى اسرائيل هو نوع من دفع الخاوة التي تمنح العدو ميزة اقتصادية مقابل هدوء جزئي ومؤقت، ويعرض لإسرائيل لمخاطر كبير من هذا العمل. كما يمكن الافتراض أن حماس تهتم بتحصيل جزء من أجور العمال واستخدام الأموال لتقوية قوتها العسكرية. الى كل هذا يمكن اضافة الخطر إلايراني التي تقترب من السلاح النووي، وفي رأيي إسرائيل وحدها لن تكون قادرة على منع ذلك بالوسائل العسكرية. يزيد الدعم الإيراني لحركة حماس من خطر اندلاع مواجهة في وقت واحد على جبهتين أو ثلاث جبهات، يصحبه شغب في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل وربما حتى في أجزاء في داخلها.

وعلى الصعيد الدولي، اكتسبت إسرائيل افضلية من خلال الاتفاقات الإبراهيمية. على الرغم من ذلك، فإن الصورة الدولية ليست مرضية. في العالم الغربي، في الولايات المتحدة وإنجلترا، تتصاعد الأصوات ضد الوضع الذي لا يطاق في يهودا والسامرة، حيث يخضع الفلسطينيون الذين لا يتمتعون بحقوق مدنية للحكم العسكري، بينما يتمتع المستوطنون بحقوق كاملة. توقف الجيل اليهودي الشاب في الولايات المتحدة الى حد كبير عن التعاطف مع اسرائيل، والجامعات تعرب عن "تفهم" "الإرهاب" العربي بل وتدعو إلى مقاطعة إسرائيل. ردت اسرائيل بتشريع قانون المقاطعة والقانون الاساسي الذي يعتبر اسرائيل الوطن القومي لليهود. هذه القوانين الغير ضرورية لم تعزز مكانة إسرائيل فقط، بل ألحقت أضرارًا كبيرة بها على المستوى الدعائي والدولي.

الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة منقسم حولنا. القيادات الكبيرة لا تزال تؤيد اسرائيل لكنها ايضا تعارض البناء والاستيطان في المناطق، بينما في المستويات الوسطى في الحزب يوجد عداء حقيقي لإسرائيل. ما زلنا بعيدين عن العقوبات، والتهديد بإجراءات في لاهاي، ما زال بعيدًا. لكن الوقت ليس في مصلحتنا. في غضون ذلك، تواصل إسرائيل العمل في حالة من العمى التام. يتم التعامل مع الفلسطينيين برؤية قصيرة المدى: "إدارة الصراع"، وإبقائه على نار هادئة، ودفع الخاوة، ومنح التسهيلات من حين لآخر، والعمل بدرجات

متفاوتة من الشدة ضد الإرهابيين والمحرضين. المهم تحقيق تهدئة مؤقتة - حتى الانفجار القادم. المصلحة الإسرائيلية ذات شقين: التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين يضمن نزع السلاح من الضفة الغربية ووقف سيطرتنا عليهم، وتحقيق الانفصال مع الفلسطينيين (بما في ذلك الوقف التدريجي لعملهم في داخل الدولة).

الوضع في الضفة الغربية لا يطاق، ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين ولكن بالنسبة لنا أيضًا. مثل هذا الاتفاق، إلى جانب الانفصال، من شأنه أن يمنع الخطر، الذي ربما يكون موجودًا حاليًا فقط على المدى الطويل، من حدوث أزمة على المستوى الدولي، ويقلل من المخاطر الأمنية. وحتى الخطر الإيراني، الذي يرتكز على الأقل جزئياً على الرغبة في التدخل في القضية الفلسطينية، سوف يتضاءل بشكل كبير. كما سيتضاءل الخطر الكبير نفسه المتمثل في أن نصبح دولة ثنائية القومية، ولكن لسوء الحظ، فإن السياسة الإسرائيلية منغمسة في البقاء والصراعات اليومية، ولا أحد قادر على التعامل مع المشاكل الخطيرة التي تلوح في الأفق حاليًا.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": بالعودة إلى التحالف في ذروة التوتر، القائمة العربية الموحدة تهدف إلى ترسيخ تغيير طويل الأمد

بقلم كاري كيلر-لين

إذا كانت هناك لحظة لتصديق شعار منصور عباس بأنه وحزبه "قائمة العربية الموحدة" جادين في قيادة تحول نموذجي من شأنه إعادة دمج المجتمع العربي داخل إسرائيل – فقد تكون الآن.

خلال الأسابيع الثلاثة التي أبقت فيها القائمة العربية الموحدة الانتخابات الإسرائيلية السياسة على حافة الهاوية، من خلال تجميد مشاركتها في الائتلاف الذي أصبح أقلية بدونها، فإن الظروف المتغيرة زادت تعقيد عودة الحزب العربي.

مع مرور الأيام وتفاقم المشاكل الداخلية للحكومة، تساءل الكثيرون عما إذا كان لدى الحزب تحالف يعود إليه. خلال إنسحاب القائمة المؤقت، قدمت المعارضة التي يقودها حزب "الليكود" ادعاءات لا حصر لها بأنها كانت على وشك إبعاد منشقين إضافيين عن الائتلاف أو تحديد مسارات لحل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة. بلغت تلك الجهود ذروتها يوم الأربعاء الماضي مع التقديم المخطط لمشروع قانون لحل الكنيست. وأدى ذلك إلى حالة من التوتر السياسي الواسع النطاق الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن مخاوف انهيار الحكومة

قد يصبح حقيقة من تلقاء نفسه. لكن تم سحب مشروع القانون في الساعة الحادية عشرة: أدرك الليكود أنه ليس لديه في الواقع الأصوات لتمريره، لأنه القائمة العربية الموحدة كانت على استعداد للتصويت مع التحالف.

التوترات والاضطرابات في المسجد الأقصى في القدس، والتي تسببت في الكثير من الغضب بين قاعدة الناخبين في القائمة، كانت السبب المعلن لتراجع الحزب. ويبدو أن القائمة كانت تأمل في أن تختفي هذه القضية خلال أسابيعها القليلة خارج الحكومة. لكن الأمر ظل بعيدا عن الحل خلال هذه المهلة، وقوبلت دعوة القائمة العربية الموحدة لفرض الصوت الأردني في تحديد الوضع القائم في الحرم برفض صريح من قبل رئيس الوزراء نفتالي بينيت للخضوع للإملاءات الخارجية بشأن السياسة في الموقع.

لممارسة مزيد من الضغط على عباس، وصفه زعيم حركة حماس يحيى السنوار بأنه "أبو رغال"، على اسم الخائن الأسطوري قبل الإسلام، لأنه "خدم كدعم للحكومة التي تنتهك الأقصى". والتهديدات اللاحقة التي تلقاها عباس استلزمت زيادة الأمن في منزل عائلته.

ومما زاد الأمر تعقيدا، أن مأساة وقعت صباح الأربعاء، قبل ساعات من الموعد المقرر للحزب لإصدار قراره بشأن كيفية المضي في الحكومة الحالية. حيث قُتلت صحفية الجزيرة المخضرمة شيرين أبو عاقلة أثناء تغطيتها لعملية عسكرية وما أعقبها من اشتباكات بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين في مدينة جنين بالضفة الغربية. أصيبت أبو عاقلة برصاصة في رأسها من قبل "طرف مجهول" في ظل الظروف التي لا تزال محل نزاع. وكانت الصيحات من الشارع العربي والسلطة الفلسطينية وحتى حزب القائمة العربية الموحدة فورية، وأرجأ الحزب المؤتمر الصحفي المزمع عقده عدة ساعات ردا على ذلك.

كان الوضع صباح الأربعاء متوترا للغاية لدرجة أن كامل ريان، المنخرط في قيادة الحركة الإسلامية التي تقف وراء القائمة، قد قال للتايمز أوف إسرائيل قبل ساعة فقط من المؤتمر الصحفي للقائمة العربية الموحدة أن "مقتل الصحفية في تقديري، من الممكن أن يغير بعض الآراء، ربما في اتجاه التفكير بأن الحكومة قد أنهت أيامها". ووصف ريان مقتل أبو عاقلة بأنه "قتل" على غرار العديد من القادة العرب والفلسطينيين.

وبعد ذلك، في ذروة هذه العاصفة، خرج عباس، إلى جانب نواب حزبه الثلاثة الآخرين، إلى الصحافة في الكنيست وأعلن أن حزبه، في الواقع، سيعطي التحالف فرصة أخرى.

وقال عباس: "لقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مجلس الشورى والحركة الإسلامية ستعطي فرصة للعودة والوفاء بالتزاماتنا تجاه اتفاق التحالف."

تضمن هذا القرار، الذي تم اتخاذه في ظل مخاطر سياسية كبيرة وعلى الرغم من الانقسامات داخل القائمة وبيتها الديني في الحركة الإسلامية، بعض الإنجازات الملموسة، مثل الاعتراف بخمس قرى جديدة في النقب، ومكاسب الميزانية، ووعود الحكومة بالعمل على التهدئة في الحرم القدسي بمشاركة الملك الأردني، بحسب ما أوردته إذاعة الجيش يوم الخميس. لكن هذه مجرد بوابات للسبب الأعمق لعودة عباس وحزبه إلى التحالف رغم كل الصعاب: يحاول الحزب شق طريق جديد للأمام للعرب في إسرائيل، والمغامرة الآن هي الوقت المناسب لبذل كل الجهود.

"إذا فشل الأمر، ينتهي كل شيء"

عندما دخلت القائمة التحالف قبل 11 شهرا، قلبت النموذج التشغيلي للسياسة العربية رأسا على عقب. في حين أن القائمة المشتركة ذات الغالبية العربية والأحزاب المكونة لها تمسكت تقليديا بدور مخالف في السياسة، واضعة التطلعات الوطنية الفلسطينية فوق كل شيء تقريبا، قررت القائمة التركيز على المكاسب المدنية، واختيار الانخراط والمشاركة الفعالة لتكون جزءا من بناء إسرائيل أكثر إنصافا.

في مقابلة مسجلة مسبقا تم بثها ليلة الأربعاء، قال عباس للقناة 12 أن القائمة العربية أرادت "بناء علاقة جديدة وقيمة – عادلة ومتساوية وإنسانية – بين اليهود والعرب."

صباح يوم الخميس، عقب عودة القائمة العربية للائتلاف، قال عضو الكنيست وليد طه لراديو الجيش: "لقد وفرنا لدولة إسرائيل، للحكومة الإسرائيلية، فرصة لبدء عملية لتغيير موقف الدولة تجاه المجتمع العربي."

"نحن نأتي بسياسات مختلفة، ليس فقط للمجتمع العربي، ولكن أيضا للمجتمع اليهودي. لتحسين القضايا العاجلة والحادة." وأضاف: "يمكنك إحضار الكثير من الأمثلة التي لا تحبها من التاريخ، والتي لا أحبها أيضا، حول النزاعات، والأشياء التي حدثت. ونحن نتطلع الى كل ذلك."

كما كانت نتائج الاقتراع التمهيدية سيئة للحزب الأسبوع الماضي، ولم تصل إلى الحد الأدنى لدخول الكنيست، على الرغم من أن المحلل السياسي العربي إيهاب جبارين يعتقد أنها قريبة على الأرجح من القيام بذلك.

في سياق استطلاعات الرأي والرغبة في تحقيق نتائج ملموسة، يمكن فهم عودة القائمة العربية الموحدة إلى الإئتلاف بسهولة أكبر: إذا خسرت القائمة هذه الفرصة لإثبات أن تجربتها السياسية تعمل بشكل أفضل من الأساليب المعتادة للقائمة المشتركة، فقد لا تكون هناك فرصة أخرى.

اتخذ المحلل محمد مجادلة هذا الموقف في إذاعة الجيش صباح الخميس، قائلا: "منصور عباس قال شيئا بسيطا للغاية وقيل أيضا في مجلس الشورى. هذه خطوة تاريخية قدناها، ليس فقط منصور عباس والحزب، ولكن أيضا الحركة الإسلامية. إذا فشل الأمر، ينتهي كل شيء. هذه هي محطتنا الأخيرة في محاولة الاندماج في المجتمع الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية، في الشرعية الإسرائيلية."

و افق كامل ريان على أن هذه كانت لحظة حرجة.

"المجتمع العربي، إذا رأى أن هذه التجربة تفشل، فسيكون هناك إحباط ومحطة ومظلمة"، قال. "إذا لم ينجح منصور – بما قدمه واستثمره، وما أصلحه، وكيف أشرك نفسه وعائلته، التي هي الآن مهددة من الفاشيين الإسرائيليين أو أنصار الدولة الإسلامية العربية، إذن من سينجح؟"

في تنبؤ قاتم، ساوى ريان جهود القائمة العربية الموحدة بالاستقرار الأوسع للعلاقات العربية اليهودية. وقال: "إذا لم تنجح هذه التجربة، فسنلتقي العام المقبل في عملية أخرى من حارس الجدران وستتدفق الكثير من الدماء في شوارع إسرائيل"، في إشارة إلى أيام 2021 من العنف بين إسرائيل وغزة وأيضا بين اليهود والعرب في المدن المختلطة.

وأضاف مجادلة أن هناك اعتبارا سياسيا آخر لقرار القائمة العربية الموحدة: القائمة المشتركة، التي ساعدت التحالف يوم الاثنين لهزيمة اقتراحين لسحب الثقة بقيادة المعارضة، خففت من موقفها إلى حد ما بشأن التعاون مع التحالف. تريد القائمة العربية الموحدة أن تكون عنوان المجتمع العربي، والخوف من اقتراب منافستها على رؤوس أصابعها على المسار الذي سارعت به القائمة العربية الموحدة ربما ساعد في قلب الموازين.

"كان هناك شيء واحد غير كل شيء في اللحظة الأخيرة، وهو العلاقة بين القائمة المشتركة و قادة التحالف يئير لبيد وبيني غانتس. يأتي منصور عباس إلى مجلس الشورى ويقول 'انظروا، إنهم يفعلون ما كنا نفعله، إنهم على اتصال. إذا تركنا التحالف لمجرد الانسحاب لنفتح المجال لك القائمة المشتركة، فتفضلوا'"، قال مجادلة.

التطلع نحو الحكومة المقبلة

ربما يكون أحد أكثر المواضيع إثارة للاهتمام في سعي القائمة العربية الموحدة للحصول على الشرعية في السياسة السائدة هو رغبة عباس في أن يكون قادرا في النهاية على التحالف مع الليكود، وهو الحزب الذي يشيطنه حاليا هو وقاعدته الانتخابية.

وردا على سؤال من قبل مراسل القناة 12 عما إذا كان الانضمام إلى تحالف مستقبلي مع أكبر حزب في إسرائيل سيكون النصر الحقيقي، قال عباس "نعم. لأنه في نهاية اليوم، ماذا نريد أن نفعل؟"، في إشارة إلى كسب قبول أكبر.

خلال مفاوضات العام الماضي التي أدت في النهاية إلى تشكيل الائتلاف الانتقائي بشكل كبير الحالي، انخرط عباس ورئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو في مغازلة واسعة النطاق. بينما يسمي نتنياهو الآن القائمة العربية الموحدة بأنها قائمة "المؤيدين للإرهاب"، قبل 11 شهرا فقط، تبنى زعيم الليكود فكرة ضم القائمة إلى التحالف (أشار عباس يوم الأربعاء إلى أنه وثق المراسلات لإثبات التماس من نتنياهو ومسؤولين آخرين في الليكود).

ليس من الصعب تخيل موقف يمكن أن ينقلب فيه خطاب الحزب اليميني الرائد وموقفه مرة أخرى، إذا أصبح مناسبا سياسيا، وهو ما من شأنه أن يفعل الكثير لإضفاء الشرعية على الحزب في المجتمع الإسرائيلي الأكبر.

ستكون لتجربة عباس العظيمة فرصة أفضل للنجاح إذا استمرت هذه الحكومة لفترة كافية لتمكين القائمة العربية الموحدة من إعادة انتصارات ملموسة إلى قاعدة الحزب. ولكن إذا لم يفعل ذلك، فإن التزامه بالائتلاف يخدم أيضا غرض الإعلان عن الحزب كشريك موثوق للشريك التالي.

وقال المحلل السياسي جبارين أن "عباس يتطلع إلى الحكومة المقبلة وليس هذه"، وهو يثبت ذلك بالعودة إلى الائتلاف، حتى في ساعة ضعفه. "هو يقول للحكومة المقبلة، أنا عضو في الكنيست وحزب يمكن الاعتماد عليه. يمكن الوثوق بي، أنا لا أخلق المشاكل."